قطاع الخدمات وقدرته على دعم الإقتصاد المصري في ظل الثورة التكنولوجية

أ.م.د/عزة علي فرج
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
المعهد العالي للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية

المستخلص:

يعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الإنتاجية في السنوات الأخيرة بكافة دول العالم، وقد إزداد أثره الإقتصادي مع توظيف الثورة التكنولوجية وإستخدام تقنيات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما مكن من تبادل المعرفة ونقل وتبادل رؤوس الأموال عبر الشبكات وحدود الدول، ودعم التعاون الإقتصادي للدول والمؤسسات عبر القارات، وكما وإن قطاع الخدمات يعد داعماً لفرص التوظيف والعمل بشكل عام، ونظراً لما أحدثته ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من تطوير وزيادة الدور الفاعل لقطاع الخدمات من خلال التواصل عبر الشبكات، وإتباع تقنيات التكنولوجيا الحديثة في التواصل مع الأسواق بما يؤكد على أهمية تقييم ما تحقق من إنجازات من قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودراسة أثره الإقتصادي على قطاع الخدمات.

وقد أظهرت نتائج البحث أهمية الدور الإقتصادي لقطاع الخدمات من خلال قدرته على دعم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ٥١,٩٨٪ كحد أدنى خلال السنوات التي شملها البحث، كما بين قدرة القطاع على توفير وظائف بنسب بلغت ٥٢,٢٣٪ من إجمالي الوظائف الكلية المتاحة بمصر كما أظهر أهمية ما تم إنجازه في مجال

البنية الأساسية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تدعم قطاع الخدمات إقتصادياً، حيث أظهر البحث قدرة عائد التصدير على تغطية تكاليف الإستيراد لقطاع الخدمات بشكل عام بل زادت عند مراجعة الميزان التجاري لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال قدرته على تلبية إحتياجات الإستيراد من خلال عائد التصدير بقدرة كلية لجميع السنوات التي شملها البحث بمقدار ١٧٠٪.

الكلمات المفتاحية : قطاع الخدمات – التقنيات الحديثة – تكنولوجيا المعلومات – تصدير واستيراد – العمالة – فرص توظيفية – إنتاجية العامل– الناتج المحلي الاجمالي – القيمة المضافة– القطاعات الرئيسية.

The service sector and its ability to support the Egyptian economy in light of the technological revolution

Abstract:

The service sector is one of the most important productive sectors in recent years in all countries of the world, and its economic impact has increased with the employment of the technological revolution and the use of communication and information technology techniques, which enabled the exchange of knowledge, transfer and exchange of capital across networks and borders of countries, and support for economic cooperation of countries and institutions across continents. And the service sector is considered supportive of employment and work opportunities in general, and given the development and increase of the active role of the services sector through the communication and information technology revolution,

and the adoption of modern technology techniques in communicating with the markets, which confirms the importance of evaluating the achievements of the sector Communications and information technology and a study of its economic impact on the services sector.

The results of the research showed the importance of the economic role of the service sector through its ability to support the gross domestic product with a rate of 51.98% as a minimum during the years covered by the research. It also showed the importance of what has been achieved in the field of communications and information technology infrastructure that supports the services sector economically, as the research showed the ability of the export revenue to cover the import costs of the service sector in general. Through the export return with a total capacity for all the years covered by the research by 170%.

Keywords: services sector – modern technologies – information technology – import and export – employment – employment opportunities – worker productivity – gross domestic product – value added – the main sectors.

المقدمة:

يمثل قطاع الخدمات قيمة إقتصادية هامة حيث يشارك بشكل إيجابي في إقتصادات الدول، ويلعب قطاع الخدمات في الوقت الحالي دوراً أكثر أثراً من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفرص العمل المتاحة فيه (The World Bank,2021)،(CIA,2021)، وقد أدت الثورة

التكنولوجية إلى تحقيق طفرة تنموية في كافة القطاعات الرئيسية، وإستبدال العديد من التقنيات التقليدية المتبعة بتقنيات حديثة في القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات خلال فترات زمنية قصيرة، وقد عرفت الثورة التكنولوجية بأنها عصر التقدم التكنولوجي المتسارع الذي إتصف بالإبتكارات والتقنيات الجديدة بما أحدث تغيير مفاجئ في المجتمعات وفي تنمية القدرات الإقتصادية، كما ترتب على الثورة التكنولوجية ثورة في المعلومات والإتصالات والتي دعمت الإقتصاد الرقمي في الفترة من العام ١٩٧٥ وحتى الآن حيث أحدثت العديد من التغيرات كنتيجة لتكنولوجيا الحوسبة والإتصالات وتدفق أكبر للمعلومات بما دعم التغيرات الإقتصادية في إحداث طفرة فيما يخص عمليات التسويق والتجارة الالكترونية، والتمويل، وغيرها من الخدمات الأخرى (Petropoulos,G.,2022) وقد وظفت مصر هذه الثورة التكنولوجية بإنشاء وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التسعينات والتي قامت بإنشاء الشبكات ومحطات التواصل اللاسلكية وخدمات الإنترنت بما دعم تبادل المعلومات والتحول الرقمي في العديد من المجالات خاصاً في قطاع الخدمات **(وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقاريير من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١)**، ويمكن القول أن الثورة التكنولوجية وإرتقائها بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تمثل فرصة داعمة لمصر، حيث تتيح تلك التقنيات الجديدة فرصاً غير مسبوقة للتطور الإقتصادي السريع، وتحقيق التنمية.

الأدبيات العلمية المنشورة:

بينت الأبحاث العلمية المنشورة أن نمو قطاع الخدمات يرجع إلى القرن العشرين حيث طور العديد من العلماء التصنيف للأنشطة الاقتصادية إلى تصنيف قطاع الإنتاج الأولي على أنه الزراعة والإنتاج الرعوي وصيد الأسماك والغابات والصيد وأنشطة التعدين، وإنتاج ثانوي يشمل التصنيع والبناء، وقطاع الإنتاج العالي كالنقل والاتصالات والتجارة والخدمات الحكومية والشخصية، وقطاع أخير تميز بإنتاج سلع

غير مادية، وبإرتفاع الدخل، يتحول الطلب على المنتجات من الإنتاجية المنخفضة (الأولية) إلى الإنتاجية العالية، وبعد ذلك إلى القطاع الأخير وقد أظهر الباحثون(Haksever C., and Render, B., 2013) أن هذا التحول والإنتقال في القطاعات الإنتاجية أساسي لتحقيق التنمية.

وقد زاد الإهتمام بقطاع الخدمات، ولم يعد يشكل القطاع الأقل أهمية في الإقتصاد، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرون أصبح له دوراً مهماً بشكل متزايد في الحياة الإقتصادية، فقد زادت التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وتحققت المكاسب المادية للمجتمع وأصبح الإقتصاد اليوم يمثل تميز للإقتصاد الخدمي، وهذا لايعني أن التصنيع سيصبح غير مهم، لكنه يشير إلى أنه سيكون هناك قيمة إقتصادية مضافة في قطاع الخدمات، فإن كان العمل أعتمد على بذل الجهد والقوة البشرية في بداية الأمر على الرغم من محدودية وإنخفاض الإنتاجية، ثم تم إكتشاف بدائل الطاقة فزادت الإنتاجية وأصبح هناك مجتمع صناعي وأصبحت الحياة الإقتصادية والإجتماعية آلية وأكثر كفاءة نتيجة هيمنة الآلآت وتوظيف بدائل الطاقة لتحقيق الإنتاج، حيث بين البحث (Rodríguez M., & Melikhova, Y.,2015) أن السمة الغالبة للنشاط الإقتصادي الآن للمجتمع هو إنتاج الخدمة، والتي ترتبط بالمعلومات والمعرفة والمهارات والتقنيات الحديثة، بما يدعم المجتمعات لتحول المجتمع إلى ما بعد الصناعة، وتحقيق متطلبات الحياة الجديدة ودعم الخدمات كالصحة والتعليم والترفيه والفنون فضلاً عن الخدمات الخاصة بالتمويل والعقارات والتأمين وخدمات المطاعم والرياضة والسفر التي يحققها الأفراد وتزيد من إيجابية مؤشرات مستوى المعيشه، وتدعم التوسعات في الخدمات لتطوير الصناعة أيضاً مثل النقل والمرافق العامة الضرورية وتسويق المنتجات، وخدمات البيع بالجملة والتجزئة.

ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي أخذ قطاع الخدمات بعداً جديداً من خلال تقديم الخدمات المتعددة بدعم تكنولوجيا المعلومات إلى كافة دول العالم، وقد زاد دور قطاع الخدمات ليشمل خدمات أخرى (كثيفة المعرفة) كإستشارات الأعمال،

والبحث أو التصميم، ودعم التطوير والتقدم في التقنيات الحديثة والإنترنت وتلاشت الحدود بين الدول فيما يخص السلع والخدمات وأصبح هناك تحول عالمي إقتصادي في قطاع الخدمات(Rodríguez M., & Melikhova Y.,2015)، كما وأن دور الخدمات قد تزايد داخل قطاع التصنيع وذلك بتأثير التطورات التكنولوجية الداعمة لقطاع الصناعة، حيث حقق تطوراً سريعاً إلى جانب زيادة الطلب مع إنتشار إستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت وما إلى ذلك من أجهزة إلكترونية وقد ساهم ذلك في زيادة دعم تداول الخدمات فيما يتعلق بالنقل والتخزين، بالإضافة إلى الدعم التكنولوجي للمعرفة فيما يخص تدوينها ونقلها وتخزينها وبما يدعم رقمنة المعرفة بحيث يمكن تقسيم العديد من الخدمات إلى مهام مختلفة، وبالتالي إنتاجها وإستهلاكها في العديد من المواقع وفي أي وقت، وإستناداً إلى نجاح بعض الدول النامية مثل إقتصادات جنوب آسيا في النمو الذي تقوده الخدمات، وذلك كما بين البحث (Ghani, E., & O'Connell, S.,2016) أن قطاع الخدمات كقطاع يمكن أن يصبح محركاً مهماً للنمو الإقتصادي المستدام في الدول الإفريقية، حيث يعتبر قطاع الخدمات الذي يعمل بشكل جيد مهماً للأداء الإقتصادي العام لإقتصادات الدول الأفريقية والدول النامية، ورفاهية مواطنيها، إلى جانب أن قطاع الخدمات يمثل مصدراً مهما للنمو الإقتصادي وخلق الوظائف.

وقد ساعدت العولمة ثورة الخدمات مدفوعة بثلاث قوى عالمية داعمة بالتكنولوجيا والقابلية النقل والتجارة عبر الحدود، والتي توفر طريق نمو جديد للمجتمعات المتأخرة عن التنمية، وتفتح الفرص أمام الدول النامية بما فيها العديد من الدول الأفريقية للنمو، فالطبيعة الحالية للعولمة الإقتصادية التي تعززها ثورة تكنولوجيا المعلومات، وإنخفاض تكلفة النقل للمعرفة يوفر فرص كثيرة لإستخدام الخدمات الحديثة كمحرك للنمو في الدول النامية، حيث يساهم قطاع الخدمات الآن أكثر من قطاع التصنيع في النمو وفرص التوظيف في كل من الدول النامية والدول المتقدمة (UNCTAD, 2016) ، كما أظهرت بعض الأبحاث أن الخدمات القابلة للتداول

التجاري لها تأثير مضاعف أعلى لخلق فرص العمل في الإقتصاد، فمقابل كل وظيفة إضافية في قطاع التصنيع في مدينة ما، يتحقق ١,٦ وظيفة في قطاع الخدمات في نفس المدينة، وفي ذات الوقت بالنسبة للوظائف الماهرة ذات الدخل المرتفع بقطاع الخدمات، فإن هذا التأثير أكبر بشكل ملحوظ، حيث أن إضافة وظيفة واحدة ماهرة في قطاع الخدمات تولد ٢,٥ وظيفة في القطاع غير القابل للتداول، مع رقم مماثل للوظائف غير الماهرة، حيث أنه مع زيادة عدد العمال وتوازن الأجور في المدينة، فإن الطلب على السلع والخدمات المحلية تكون في إرتفاع، وذلك كما وضحه البحث (Moretti, E., 2010).

وفي بحث (Bhorat, H.,& others,2016) قسم قطاع الخدمات إلى مجموعتين هما الخدمات غير الشخصية الحديثة والتي يشار إليها على أنها قابلة للتداول أو كثيفة المعرفة مثل البيانات المستخدمة من قبل التمويل والتأمين والعقارات والخدمات التجارية الأخرى، وكذلك النقل والتخزين والاتصالات، والخدمات الشخصية التقليدية وهي غير قابلة للتداول أو أقل كثافة في المعرفة مثل الخدمات الحكومية والتجارة والمطاعم والفنادق والخدمات المجتمعية، وهذا التمييز يعتبر ذات أهمية لتمكين قطاع الخدمات وفحص أداء القطاعات الفرعية المختلفة، وفي بعض الدراسات التي أجريت على عدد كبير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينت أن الإستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لها تأثير على النمو الإقتصادي بين ٠,٢٪ و ٠,٥٪ كما أظهرت العديد من التحليلات الإقتصادية (OECD,2003) (Baller,S.,& others,2016) القطاعية والوطنية الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في توفير فرص العمل وخلق القيمة في جميع القطاعات الإقتصادية، وتقليل الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. وفي بحث عن التحديات الجديدة لفرص العمل مع التكنولوجيات الجديدة والثورة الصناعية بين البحث (Nübler, I.,2016) أن هناك توجهان أحدهما يفيد أن الثورة التكنولوجية الجديدة تستحدث العديد من الوظائف الجديدة لتفعيل الرقمنة، كما يرى البعض إنحسار بعض

الوظائف لعدم الحاجة إليها أو لسهولة تقديم الخدمات دون الحاجة إلى العديد من الوظائف، ويرى البحث أنه على الرغم من إنحسار بعض الوظائف سوف تخلق وظائف جديدة تتوافق مع الفلسفات للتقنيات التكنولوجية والرقمية الجديدة وبقدر مايتحقق للعمالة من تدريب وإرتقاء سوف يدعم فرص العمل الجديدة.

وعن أهمية تطوير النظام المصرفي بما يتفق مع الإقتصاد الرقمي بين البحث (Salama, D.,& Anwar, Y.,2017) أهمية إرتقاء منظومة الخدمات المصرفية بما يحقق تفعيل الرقمنة بالمؤسسات المالية مع زيادة حجم الخدمات المقدمة وتقليل تكلفة الخدمات، وقد أكد البحث على أن الرقمنة هي تمهيد الطريق للخدمات المالية لخدمة العملاء من خلال تقديم الخدمات المصرفية والمالية بطريقة أكثر فاعلية وبتكلفة أقل بكثير وبشكل أسرع.

وفي بحث عن تاثير الرقمنة على النشاط الإقتصادي الدولي بين البحث (Fadeeva, E., & Shkalenko, A., 2020) أثر النشاط الإقتصادي الدولي في ظل الإهتمام العالمي بالرقمنة وبخاصة خلال وباء كوفيد ١٩، حيث أظهر البحث تأثير الرقمنة على التبادل التجاري الدولي في تسويق وشراء سلعة هامة وهي البترول من خلال المنظومة الرقمية الجديدة، حيث أظهر البحث أثار الرقمنة على تشكيل السياسة الإقتصادية الدولية التنافسية بين الدول في الأسواق العالمية.

وقد إهتم الباحثون بالنشاط الاقتصادي بدول الإتحاد الاوروبي ودول البحر المتوسط حيث بين البحث (GORENŠEK, T.,& KOHONT, A.,2020) أثر الرقمنة على التفاعل الإقتصادي ومجمل النشاط الإقتصادي بين الدول وذلك في ظل التحديات التنافسية التي تعكسها الرقمنة على المجتمعات والمنظمات في المنطقة الأورومتوسطية وما حولها من العالم.

وفي بحث عن التحديات التي تقابل الإقتصاد العالمي وأهمية التوافق العالمي على الأساليب والمنظومات المستخدمة في الرقمنة في الأنشطة الإقتصادية المحلية والدولية، بين البحث (Kolesnikov, A., & others,2020) بأنه على الرغم مما

تحقق من قيم إقتصادية إلا أن الأمر يتطلب التوافق العالمي على المفاهيم وتطبيقات الرقمنة على المؤسسات المالية، وعن الوفر في التكاليف في تحقيق النشاط الإقتصادي من خلال إستخدام التقنيات الحديثة للرقمنة وذلك لمقارنه الأنشطة الإقتصادية التقليدية بين البحث (Frank, N., & others,2020) القيمة الإقتصادية المضافة من خلال الوفر الإقتصادي في إنجاز المعاملات وأهمية توفر الفهم والقدرات الملائمة للتفاعل وأهمية بناء الثقة في المؤسسات التي يتم التفاعل الإقتصادي معها في ظل الرقمنة.

وقد إهتمت الأبحاث بتطور الأسواق في ظل التكنولوجيا الحديثة والإقتصاد الرقمي حيث أظهر البحث (Chen,Y.,2020) التحديات الجديدة في ظل الرقمنة والمتمثلة في زيادة الشفافية في الأسواق المحلية والعالمية وتغير الإستيراتيجيات للشركات للتسويق والمنافسة في ظل التقنيات الحديثة بما أثر إيجابياً على التبادل الإقتصادي بين المؤسسات والدول.

وفي بحث (Pencarelli, T.,2020) أظهر أهمية التقنيات الحديثة والثورة الصناعية الرابعة وأثر ذلك على خدمات السفر والسياحة، وبين أهمية الرقمنة في التواصل والدعاية وفي جذب السياحة بما يحقق مردود إقتصادي ويدعم خدمات التنقل والسياحة.

ومن خلال بيانات مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٢٠ ، والتي بينت الأثر الإقتصادي لقطاع الخدمات في دعم إقتصاديات الدول النامية والذي تعدت القيمة المضافة من قطاع الخدمات في المتوسط ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول (World Development Indicators database,2020)، هذا بالإضافة على قدرة قطاع الخدمات على توفير أكثر من ٤٥٪ من فرص العمل في كثير من الدول النامية، كما بين أيضاً (OECD,2020) أن التقدم التكنولوجي وتوسع دور الخدمات كقطاعات تمكينية يؤدي إلى إمكانيات توسيع فرص التنمية من خلال قطاع الخدمات

ومن خلال بيانات (The World Bank,2021)،(CIA,2021) للأداء الإقتصادي لقطاع الخدمات بينت أن الدول ذات الإقتصاد المتقدم مثل ألمانيا والدنمارك واليابان قد بلغ نسبة مشاركة قطاع الخدمات في دعم الناتج المحلي لكلاً منهم على النحو التالي ٦٨,٦٪ بدولة ألمانيا، بينما حققت الدنمارك ٧٥,٨٪، أما اليابان فقد حققت ٦٨,٧٪ ، وبمتوسط عام ٧١٪ ، بما يشير الى أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات لتلك الدول.

وفي دراسة بحثية للأثر المتوقع للثورة الصناعية والتكنولوجيا الرابعة على فرص العمل في العديد من الدول الإفريقية أظهر البحث (Fox,L., and Signé, L.,2021) أهمية الإعداد المسبق للشباب للتقنيات الحديثة والرقمنة وبما يتوافق مع فرص العمل المحلية والدولية للشباب الإفريقي، وقد أظهرت الدراسة أهمية الإهتمام بالتعليم التقني وبخاصة في مجال الرقمنة بما يمكن من الحصول على فرص عمل حقيقية.

وقد إهتمت مصر بشكل عام بتقنيات المعلومات الداعمة لإتخاذ القرار وتم إعطاء دفعة قوية لدعم التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية في العام ١٩٩٩ بإنشاء وزارة متخصصة في الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي دعمت الإقتصاد الرقمي بمصر لكى يكون محركاً رئيسياً للنمو الإقتصادي، وقد تم تطوير الإستيراتيجية الرقمية القومية المصرية في العام ٢٠١٧ لخطة طويلة الأجل داعمة لقطاع تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لعام ٢٠٣٠ (وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تقارير من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١) لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتحسين الإنتاجية للعاملين في مجال المعرفة، وتسريع الإبتكارات وزيادة الثروة والتوظيف من خلال تقنيات المعلومات والإتصالات التي تتيح إنتاج المعلومات وتوزيعها وإستخدامها كأداة للنمو الإقتصادي.

وفي بحث (OLCZYK, M., & CZARNECKA, M.,2022) حديث عن أثر التحول الرقمي على الأداء الإقتصادي ببعض دول الإتحاد الأوروبي بين البحث

الأثر الإقتصادي للتحول الرقمي من حيث بدء أنشطة إقتصادية جديدة تمثل قيمة مضافة والإرتقاء بالخدمات الإقتصادية التقليدية وأثر ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وكذلك الأثر المجتمعي وتفاعل الأفراد معه، حيث تعتبر الخدمات كثيفة المعرفة أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على تعزيز تقدم الإقتصاد، فتأثر قطاع الخدمات بالثورة التكنولوجية الحديثة أحدثت مفهوم جديد للأداء الإقتصادي الرقمي وقد أهتم العديد من الباحثين من إظهار القيمة المضافة له.

وفي بحث (Zalutska, K.,& other,2022) ناقش أثر التقنيات الحديثة والرقمنة على النشاط البنكي في ظل التقنين والنظم المحددة من الدول، وكذلك التأثير على النشاط الإقتصادي البنكي وذلك لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمؤسسات الكبيره، وفي بحث (Kaswan,S., 2022) عن الإسراع في التطوير الإقتصادي للشركات من خلال منظومات التكنولوجيا الحديثة من خلال الرقمنة خلال الأزمة العالمية لوباء كوفيد ١٩ أظهر البحث التحديات والعواقب في عمليات التحول الرقمي في مجالات العمل والمجالات الإجتماعية والترويج والمبيعات والتكنولوجيا، وبين أثر تطبيق التكنولوجيا الرقمية مما يشجع على إدخال البضائع والخدمات الرقمية الحديثة على أساس مفهوم المرونة، كما أظهر إستحدات بعض الوظائف الجديدة في تلك المؤسسات.

وفي بحث عن التحديات التي تواجهها الدول النامية وبخاصة شمال أفريقيا ودول حوض البحر المتوسط ودول شمال غرب أفريقيا بين البحث (Melo, J., & Solleder,J .,2022) أثر التقنيات الحديثة في ظل الرقمنة على فرص العمل التي تعد مصدر أساسي للدخل لتلك الدول كنتيجة لإنحسار الوظائف والإحتياج إلى وظائف جديدة غير تقليدية بما أثر على إقتصاديات تلك الدول من خلال النقص في فرص العمل المتاحة، وقد أظهر البحث القيمة الاقتصادية الحقيقية المضافة للرقمنة والمتمثلة في المعرفة وليست رؤوس الأموال وأهمية لحاق تلك الدول بالتقنيات الحديثة والمعارف الخاصة بالرقمنة، وفي بحث (Kosimov,J.,& Ruziboyeva, G.,2022) عن

الإقتصاد العالمي وضح البحث أن الإقتصاد الرقمي يتحقق بين الأشخاص والهيئات والدول من خلال مليارات الرسائل الإلكترونية بينهم والذي يمثل قيمه إقتصادية مضافة، وبين البحث أهمية التكنولوجية الحديثة لزيادة الأنشطة التجارية وفي أتمتة المؤسسات مما يحقق العديد من المنافع الإقتصادية ويحول الإقتصاد الى إقتصاد عالمي واحد، وقد أظهر البحث أهمية الرقمنة في الإقتصاد حيث تسمح للشركات بممارسة أعمالها بشكل مختلف وكذلك بشكل أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

وفي بحث وضح (Kalogiannidis, S.,&others,2022) أهمية تطبيق منظومة الإقتصاد الرقمي في الإقتصاد الدائري في رفع كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد والإنتاج والتسويق باليونان، حيث أظهر البحث أن الإقتصاد الرقمي قد حقق تأثير إيجابي على الأداء الإقتصادي باليونان بشكل عام وعلى دعم إستيراتيجيات كفاءة الموارد، كما أنها تعمل على دمج الأنشطة الإقتصادية المتعددة في كافة القطاعات للإقتصاد الكلي للدول ليمكن من التخطيط والتفعيل للأداء الإقتصادي بشكل عام بما يحقق إمكانيات جديدة ترفع من المستوى الإجتماعي والإقتصادي لمستويات المعيشة وتزيد من القدرات التنافسية وذلك كما أظهره البحث (Kondratenko, N.,& others,2022).

وقد إهتمت البحوث بأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على قطاع الخدمات حيث بين البحث (DUBYNA, M.,& others,2022) الأثر الإقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات على إقتصاديات بعض الدول حيث حقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وقد إعتمد قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على معايير ذات أهمية كتعيين موظفين متخصصين، والتدريب والتطوير لزيادة المهارات للعاملين في هذا القطاع، وبين البحث أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات له دوراً رئيسياً في تنمية أداء الإقتصاد الوطني وتحقيق تنمية إقتصادية.

يتضح من خلال الأبحاث السابقة أن قطاع الخدمات يعد ذو أهمية للدول ويمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية وبخاصة مع ثورة تكنولوجية

الإتصالات والمعلومات، ويتوقف ذلك على قدرة تلك الدول على توظيف مقومات تلك الثورة بما يدعم قطاع الخدمات، ويتطلب الأمر بيان أهمية الدور الإقتصادي لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية، والتقييم الإقتصادي لقطاع الخدمات في ظل التقنيات الحديثة للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

مشكلة البحث :

يعتبر قطاع الخدمات في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة من الممكن أن يمثل سلم إرتقاء للدول بما فيها الدول النامية، حيث أدى التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تغير الأنماط الإقتصادية المتعارف عليها بقطاع الخدمات، كما أحدثت الثورة التكنولوجية الحديثة للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنمية في تبادل المعرفة والتعاون الإقتصادي للدول والمؤسسات عبر القارات وبناء القيمة وزيادة فرص العمل، ويتطلب الأمر تقييم بحثي لدور قطاع الخدمات في دعم الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية بمصر، من خلال مقارنة القدرات الإقتصادية لقطاع الخدمات بمصر بالقدرات الإقتصادية للقطاعات الإنتاجية الأخرى، وتحليل قدرات قطاع الخدمات على دعم الوظائف بمصر، وإجراء تقييم إقتصادي لأثر تقنيات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير وتنمية قطاع الخدمات.

الهدف من البحث :

التقييم الإقتصادي لدور قطاع الخدمات في ظل ثورة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، وقدرته على دعم الإقتصاد المصري.

الأهمية :

بيان الدور الذي يلعبه قطاع الخدمات في دعم الإقتصاد المصري، وبيان أثر التقنيات الحديثة للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطوير وتنمية قطاع الخدمات.

فروض البحث :

١- يعد قطاع الخدمات أكثر القطاعات الرئيسية الداعمة للإقتصاد المصري من حيث القيمة الإقتصادية وتوفير فرص العمل.

٢- دعمت الثورة التكنولوجية الدور الإقتصادي لقطاع الخدمات من خلال التقنيات الحديثة للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المنهجية

تم إتباع المنهج الإستقرائي لوضع تصور واضح عن الأداء الإقتصادي للقطاعات الإنتاجية الرئيسية بمصر، كما تم إجراء التحليل المقارن لقطاعات النشاط الإقتصادي للوقوف على أي من القطاعات الإنتاجية أكثر تأثيراً على الإقتصاد المصري، كما تم إستخدام الأساليب الإحصائية للتقييم الإحصائي للبيانات الخاصة لصادرات وواردات مصر لقطاع الخدمات وكذلك لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوقوف على قدرة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تلبية الإحتياجات القومية ودعم الصادرات.

مصادر البيانات العربية

- الكتاب الإحصائي السنوي جمهورية مصر العربية لسنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١
- وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تقاريير من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، ٢٠٢٢

مصادر البيانات الأجنبية

-Central Intelligence Agency, CIA, from 2015 to 2021-

-OECD,2020

-Report of the United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD 2016

-The World Bank,2021,2022

-World Development Indicators database,2020

-World Trade Organization statistics, WTO,2022

أولاً: التقييم الإقتصادي للناتج المحلي الإجمالي لمصر

للوقوف على الدور الإقتصادي لقطاع الخدمات بمصر فقد تم دراسة الناتج المحلي السنوي للقطاعات الرئيسية للإنتاج (قطاع الزراعة – قطاع الصناعة – قطاع الخدمات)، وذلك خلال الفترة التي شملها البحث من ٢٠١١ الى ٢٠٢١، وقد تم تجميع البيانات وإظهارها بالدولار لتغير سعر الجنيه المصري خلال تلك الفترة بهدف التقييم الإقتصادي الدقيق.

ويظهر الجدول رقم (١) إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة المتاحة من العام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢١ بالمليار دولار، وكما يتضح توجه الناتج المحلي الإجمالي للزيادة خلال الأعوام التي شملتها الدراسة، حيث بدأ بقيمة ٣٠٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ٤٢٦ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٤٠,٨٪ منسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، كما يوضح الجدول قيمة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لمصر بالمليار دولار وهو من أقدم القطاعات الإنتاجية المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي عبر السنوات حيث كانت قيمة مشاركته ٣٤,٤٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥، وزادت لتصل إلى ٥٠,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٤٦,٣٪ في العام ٢٠٢١، كما يوضح الجدول النسبة المئوية السنوية لمشاركة قطاع الزراعة والتي لم تزد عن ١٢٪ ولم تقل عن ١١٪ بأداء شبه منتظم عبر سنوات الدراسة.

كما يبين الجدول قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ١١٠,٧٧ مليار دولار لعام ٢٠١٥، وزادت لتصل إلى ١٣١,١٧ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة زيادة كلية قدرها ١٨,٤٪ ، ومن تحليل النسبة المئوية لمشاركة قطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي سنوياً أنها لم تنخفض عن ٣٠٪ ولم تزد عن ٣٧٪ .

الجدول رقم (١) إجمالي الناتج المحلي السنوي لمصر وقيمة ونسبة مشاركة كل قطاع من القطاعات الرئيسية

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	٣٠٢,٤	٣٤٢,٨	٣٣٢,٣	٣٣٦,٥	٣٩٨	٤١٢,٢	٤٢٦
قيمة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	٣٤,٤٤	٤٠,٣٤٧	٣٨,١٨	٣٧,٧٨	٤٣,٩٧	٤٧,٦٩	٥٠,٣٩
نسبة مشاركة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٪١١,٣٩	٪١١,٧٧	٪١١,٤٩	٪١١,٢٣	٪١١,٠٥	٪١١,٥٧	٪١١,٨٣
قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	١١٠,٧٧	١١١,٢٧	١١٢,١٥	١١٧,٦٤	١٤١,٧٧	١٣١,٩٥	١٣١,١٧
نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	٪٣٦,٦٣	٪٣٢,٤٦	٪٣٣,٧٥	٪٣٤,٩٦	٪٣٥,٦٢	٪٣٢,٠١	٪٣٠,٧٩
قيمة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	١٥٧,١٩	١٩١,١٨	١٨١,٩٧	١٨١,٠٧	٢١٢,٢٥	٢٣٢,٥٦	٢٤٤,٤٤
نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٪٥١,٩٨	٪٥٥,٧٧	٪٥٤,٧٦	٪٥٣,٨١	٪٥٣,٣٣	٪٥٦,٤٢	٪٥٧,٣٨

المصدر :البيانات الاساسية من الكتاب الاحصائي السنوي جمهورية مصر العربية ، و CIA من العام ٢٠١٥الى العام ٢٠٢١، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

وبتحليل نسبة مشاركة قطاع الخدمات وهو القطاع الأساسي في البحث خلال سنوات الدراسة من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠٢١ يتضح إن قيمة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ١٥٧,١٩ مليار دولار في العام ٢٠١٥ وزادت لتصل الى ٢٤٤,٤٤ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة زيادة كلية بلغت ٥٥,٥١٪ ، أي أنه أكثر القطاعات زيادة لتأثيره المتطور خلال فترة الدراسة من العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠٢١، وعند مقارنة نسبة زيادته بنسب الزيادة لقطاع الصناعة التي لم تتعدى ٣٧٪، وبنسبة الزيادة في قطاع الزراعة التي لم تتعدى ١٢٪ ، وبشكل عام فإن نسبة مشاركة

قطاع الخدمات لم تنخفض عن ٥١,٩٨٪ في العام ٢٠١٥ ، وزادت لتصبح ٥٧,٣٨٪ في العام ٢٠٢١ بزيادة سنوية شبه منتظمة بما يؤكد أهمية القيمة المضافة لقطاع الخدمات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

ثانياً: القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية بمصر

تم الإسترشاد بالقيمة الإقتصادية المضافة للقطاعات الرئيسية وتمثل الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة لكل قطاع على حدى (The World Bank, 2022) وكما يتضح بالجدول رقم (٢) أن القيمة المضافة السنوية لإجمالي القطاعات قد زادت من ٢٦٧,٦٣ مليار دولار للعام ٢٠١٥ لتصبح ٣٢١,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٢١ وبمتوسط عام خلال تلك السنوات بلغ ٢٥٤,٢٤٣ مليار دولار، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة ٢٠,١٥٪، بينما كانت القيمة المضافة من قطاع الزراعة قد بلغت ٣٧,٥٣ مليار دولار في العام ٢٠١٥ وزادت لتصبح ٤٧,٨٢ مليار دولار في العام ٢٠٢١ وبمتوسط عام لتلك القيمة المضافة قد بلغ ٣٦,٤٧ مليار دولار حيث زادت القيمة المضافة من قطاع الزراعة بنسبة ٢٧,٤١٪.

الجدول رقم (٢) بيان القيمة الاقتصادية المضافة السنوية للقطاعات الرئيسية بمصر

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المتوسط الكلي
القيمة المضافة من الزراعة(مليار دولار امريكي)	٣٧,٥٣	٣٩,١٣	٢٧,٠٧	٢٨,٠٣	٣٣,٤٩	٤٢,٢٥	٤٧,٨٢	٣٦,٤٧
القيمة المضافة من التصنيع (مليار دولار امريكي)	٥٥	٥٥,٩٩	٣٨,٧٦	٤٠,٤٤	٤٨,٢٣	٥٩,٨٢	٦٢,٦٤	٥١,٥٥٤
القيمة المضافة من الخدمات (مليار دولار امريكي)	١٧٥,١	١٨١,١	١٢٥,٥	١٢٨,٦	١٥٣	١٨٩,١	٢١١,١	١٦٦,٢١
اجمالي القيمة المضافة السنوية من كافة القطاعات	٢٦٧,٦٣	٢٧٦,٢٢	١٩١,٣٣	١٩٧,٠٧	٢٣٤,٧٢	٢٩١,١٧	٣٢١,٥٦	٢٥٤,٢٤
نسبة مشاركة قطاع الزراعة من اجمالي القيمة المضافة السنوية من كافة القطاعات	٪١٤,٠	٪١٤,٢	٪١٤,١	٪١٤,٢	٪١٤,٣	٪١٤,٥	٪١٤,٩	٪١٤,٣
نسبة مشاركة قطاع التصنيع من اجمالي القيمة المضافة السنوية من كافة القطاعات	٪٢٠,٦	٪٢٠,٣	٪٢٠,٣	٪٢٠,٥	٪٢٠,٥	٪٢٠,٥	٪١٩,٥	٪٢٠,٣
نسبة مشاركة قطاع الخدمات من اجمالي القيمة المضافة السنوية من كافة القطاعات	٪٦٥,٤	٪٦٥,٦	٪٦٥,٦	٪٦٥,٣	٪٦٥,٢	٪٦٤,٩	٪٦٥,٦	٪٦٥,٤

المصدر :البيانات الاساسية من The World Bank, 2022، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

كما يوضح الجدول القيمة المضافة من قطاع التصنيع والتي بلغت ٥٥ مليار دولار في العام ٢٠١٥، وزادت لتصبح ٦٢,٦٤ مليار دولار في العام ٢٠٢١ أي بنسبة زيادة قدرها ١٣,٨٩٪، أما القيمة المضافة من قطاع الخدمات فقد بلغت ١٧٥,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥، وزادت لتصبح ٢١١,١ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ٢٠,٥٥٪ ، وبمتوسط عام قدره ١٦٦,٢١٤ مليار دولار، وكما يتضح من النسب المئوية للقيمة المضافة خلال السنوات التي شملتها الدراسة أن القيمة المضافة السنوية لقطاع الزراعة شبه مستقرة، وبنسبة مئوية للمتوسط ١٤,٤٪ ، بينما نسبة مشاركة قطاع التصنيع في إجمالي القيمة المضافة السنوية الكلية قد بلغت ٢٠,٣٪ ، أما عند تقييم نسبة مشاركة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة السنوية والتي بلغت ٦٥,٤٪ للمتوسط وهي النسبة الأكبر من حيث التأثير في إجمالي القيمة المضافة بما يؤكد أهمية قطاع الخدمات لتحقيق الإرتقاء الإقتصادي سنوياً ، وللتأكيد على أهمية قطاع الخدمات من خلال الناتج المحلي الإجمالي السنوي ومن خلال مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة من قطاع الخدمات والخاصة بالعام ٢٠٢١ تعادل ٢١١,١ مليار دولار ، وإجمالي الناتج المحلي السنوي في العام ٢٠٢١ والذي بلغ ٤٢٦ مليار دولار أمريكي، أي أنها قد بلغت ٤٩,٥٥٪ ، في حين أن نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى قيمة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت ٢٤٤,٤٤ مليار دولار في العام ٢٠٢١ تعادل ٨٦,٣٦٪ بما يؤكد القيمة الإقتصادية المضافة من قطاع الخدمات إلى الإقتصاد القومي المصري.

ثالثاً: القيمة الإقتصادية لقطاع الخدمات في مجال التوظيف

نظراً للأهمية الاقتصادية لتوفير الوظائف بشكل سنوي من كافة القطاعات الإنتاجية فقد تم مقارنة قدرة قطاع الخدمات فيما يخص توفير الوظائف بالمقارنة بالقطاعات الإنتاجية الرئيسية وهي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وتحديد نسبة مشاركة كلاً منهم في فرص العمل المتاحة سنوياً والذي يتضح من الجدول رقم (٣) والذي يبين

إجمالي الوظائف في كلاً من القطاعات الإنتاجية خلال بيانات السنوات من ٢٠١٥ الى ٢٠٢١ والتي شملتها الدراسة في هذا البحث، والذي يبين أن إجمالي القوى العاملة في العام ٢٠١٥ قد بلغت ٢٩,٨٣ مليون وظيفة، وقد بلغت ٢٨,٤٦ مليون وظيفة في العام ٢٠٢١.

ويبين الجدول إنخفاض الوظائف في قطاع الزراعة بعدد ٣,٢١٧ مليون وظيفة ، بينما يتضح من الجدول عدد الوظائف في قطاع الصناعة والتي بلغت ٧,٠٨٥ مليون وظيفة في العام ٢٠١٥ من إجمالي الوظائف الكلية وزادت لتبلغ ٨,١٣١ مليون وظيفة في العام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١,٠٤٦ مليون وظيفة في قطاع الصناعة.

كما يبين الجدول عدد الوظائف الذي تحقق من قطاع الخدمات والذي بلغت ١٤,٠٦٥ مليون وظيفة بنسبة قدرها ٤٧,١٥٪ من إجمالي الوظائف الكلية في العام ٢٠١٥ والذي يعادل ٢٩,٨٣ مليون وظيفة ، وزادت لتبلغ ١٤,٨٦٥ مليون وظيفة بنسبة ٥٢,٢٣٪ من إجمالي الوظائف الكلية في العام ٢٠٢١ والتي بلغت ٢٨,٤٦ مليون وظيفة مع ملاحظة أنه على الرغم من إنخفاض إجمالي الوظائف الكلية بقيمة قدرها ١,٣٧ مليون وظيفة إلا أن عدد الوظائف في قطاع الخدمات قد زادت بإجمالي ٨٠٠ ألف وظيفة جديدة خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢١ بزيادة قدرها ١٠,٧٧٪ ، بما يبين بكل تأكيد القيمة الإقتصادية المضافة من قطاع الخدمات بشأن توفير الوظائف وتطورها بالزيادة عبر سنوات الدراسة.

الجدول رقم (٣) بيان إجمالي القوى العاملة بالقطاعات الرئيسية (زراعة– صناعة – خدمات) بمصر

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
القوى العاملة الاجمالية (بالمليون نسمة)	٢٩,٨٣	٣١,٩٦	٢٩,٩٥	٢٨,٢٥	٢٨,٠٤	٢٧,٨٧	٢٨,٤٦
أعداد العاملين في قطاع الزراعة (بالمليون)	٨,٦٨١	٩,٣٣٢	٨,٧٤٥	٦,١١٩	٥,٧٨٢	٥,٤٤٦	٥,٤٦٤
نسبة العاملين في قطاع الزراعة	٪٢٩,١٠	٪٢٩,٢٠	٪٢٩,٢٠	٪٢١,٦٦	٪٢٠,٦٢	٪١٩,٥٤	٪١٩,٢٠
أعداد العاملين في قطاع الصناعة (بالمليون)	٧,٠٨٥	٧,٥١١	٧,٠٣٨	٨,٢٦٠	٨,١٠٦	٨,٠٠١	٨,١٣١
نسبة العاملين في قطاع الصناعة	٪٢٣,٧٥	٪٢٣,٥٠	٪٢٣,٥٠	٪٢٩,٢٤	٪٢٨,٩١	٪٢٨,٧١	٪٢٨,٥٧
أعداد العاملين بقطاع الخدمات (بالمليون)	١٤,٠٦٥	١٥,١١٧	١٤,١٦٦	١٣,٨٧١	١٤,١٥٢	١٤,٤٢٦	١٤,٨٦٥
نسبة العاملين في قطاع الخدمات	٪٤٧,١٥	٪٤٧,٣٠	٪٤٧,٣٠	٪٤٩,١٠	٪٥٠,٤٧	٪٥١,٧٦	٪٥٢,٢٣

المصدر :البيانات الاساسية من الكتاب الاحصائي السنوي جمهورية مصر العربية ، و CIA من العام ٢٠١٥الى العام ٢٠٢١، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

وبشكل عام من خلال تقييم مشاركة القطاعات الإنتاجية في فرص العمل، فكما يتضح إنخفاض نسبة الوظائف في قطاع الزراعة بما يشير إلى إستخدام التقنيات الحديثة في النشاط الزراعي وتطور العمالة وإرتقائها لتصلح للعمل بالقطاعات الأخرى، بينما فرص العمل في قطاع الصناعة يشير إلى زيادة فرص العمل وتوظيف أعداد أكبر من العاملين بما يبين كمية الإستثمارات الصناعية التي تم إستحداثها في القطاع، بينما تبين مؤشر الوظائف بقطاع الخدمات بإستقرار الكيان المؤسسي بالخدمات بوجه عام مع زيادة في نسب الوظائف المقدمة فيه بشكل سنوي بما يتوافق مع متطلبات التنمية في قطاع الخدمات.

رابعاً: الميزان التجاري للقطاعات الإنتاجية الرئيسية الثلاث (الزراعة – الصناعة – الخدمات)

وللوقوف على القيمة الإقتصادية المضافة لقطاع الخدمات فسوف يتم البدء بإستعراض الميزان التجاري المصري بشكل إجمالي من حيث العائد الإجمالي السنوي للصادرات ، وكذلك الإجمالي السنوي لتكلفة الواردات وذلك بكافة القطاعات الرئيسية (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات) والمبين في الجدول رقم (٤) خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١

والذي تبين من تحليل البيانات أن إجمالي تكلفة الواردات والتي بلغت ٥٨٩٠٣ مليون دولار في العام ٢٠١١، قد زادت لتصل الى ٨٣٥٠٣ في العام ٢٠٢١ مليون دولار، بنسبة قدرها ٤١,٨٪ ، بينما بلغت عوائد الصادرات ٣٠٥٢٨ مليون دولار في العام ٢٠١١ ، وقد زادت قيمة عائد الصادرات خلال سنوات الدراسة لتصل الى ٤٣٦٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٩٪ بما يشير إلى أن التغير في قيمة الصادرات وتكلفة الواردات خلال سنوات الدراسة كانت محدودة ولم تتجاوز ١,١٪.

ومن خلال حساب الفرق بين عائد الصادرات وتكلفة الواردات بجميع القطاعات كما يتضح من الجدول والتي تبين أنه يوجد عجز سنوي في الميزان التجاري بدأ بقيمه قدرها ٢٨٣٧٥ مليون دولار في العام ٢٠١١، وزادت قيمة العجز بين قيمة الصادرات الكلية وتكلفة الواردات الكلية لتصل ٣٩٨٧٧ مليون دولار بزيادة في نسبة العجز في الميزان التجاري قدرها ٤٠,٥٪ في قيمة الفرق بين عائد الصادرات وتكلفة الواردات، كما تم تحديد قدرة الصادرات المصرية على تغطية تكلفة الواردات لبيان الفائض أو العجز للميزان التجاري لكل عام من الأعوام التي شملتها الدراسة لتبين أن أقصى قدرة لقيمة الصادرات على تغطية الواردات قد بلغت ٥٢,٢٤٪ في عام ٢٠٢١، وبلغت أقل قدرة لقيمة الصادرات على تغطية الواردات في العام ٢٠١٥ حيث بلغت ٣٣,٥٨٪،

الجدول رقم (٤) الميزان التجاري لإجمالي عائد الصادرات وإجمالي تكلفة الواردات للقطاعات الرئيسية (زراعة-صناعة-خدمات)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
اجمالي الواردات بالمليون دولار	٥٨٩٠٣	٦٩٢٠٠	٦٦١٨٠	٦٦٧٨٦	٦٣٥٧٤	٥٥٧٨٩	٦١٦٢٧	٧٢٠٠٠	٧٠٩١٩	٥٩٨٤٣	٨٣٥٠٣
اجمالي الصادرات بالمليون دولار	٣٠٥٢٨	٢٩٤٠٩	٢٩٠١٨	٢٦٨٥٣	٢١٣٤٩	٢٥٤٦٨	٢٥٦٠٤	٢٧٦٢٤	٢٨٩٩٣	٢٦٦٣٠	٤٣٦٢٦
الفائض أو العجز	٢٨٣٧٥ -	٣٩٧٩١-	٣٧١٦٢-	٣٩٩٣٣-	٤٢٢٢٥-	٣٠٣٢١-	٣٦٠٢٣-	٤٤٣٧٦-	٤١٩٢٦-	٣٣٢١٣-	٣٩٨٧٧-
نسبة قدرة عوائد الصادرات على تغطية تكلفة الواردات لجميع القطاعات	٥١,٨٣٪	٤٢,٥٠٪	٤٣,٨٥٪	٤٠,٢١٪	٣٣,٥٨٪	٤٥,٦٥٪	٤١,٥٥٪	٣٨,٣٧٪	٤٠,٨٨٪	٤٤,٥٠٪	٥٢,٢٤٪

المصدر: البيانات الاساسية من World Trade Organization statistics, WTO,2022، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

وهذا يشير الى وجود عجز سنوي في الميزان التجاري لجميع القطاعات الإنتاجية في جميع السنوات التي شملتها الدراسة بما يتطلب إتخاذ إجراءات إقتصادية في كافة القطاعات لتحقيق التعادل لعائد الصادرات وتكلفة الواردات كحد أدنى لضمان الإستقرار الإقتصادي.

خامساً: التقييم الإقتصادي لدور قطاع الخدمات في الميزان التجاري

وللتقييم الإقتصادي لدور قطاع الخدمات في الميزان التجاري السنوي خلال سنوات الدراسة فقد تم إظهار القيمة المضافة السنوية لقطاع الخدمات لعائد الصادرات كجزء من إجمالي الصادرات بالميزان التجاري خلال السنوات التي شملتها الدراسة، وكذلك التكلفة السنوية لقطاع الخدمات كجزء من تكلفة إجمالي الواردات بالميزان التجاري، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥) حيث تبين أن قيمة عائد الصادرات في قطاع الخدمات قد بلغت ١٩١٤٠ مليون دولار في العام ٢٠١١، وإرتفعت لتصل إلى ٢١٨٩٧ مليون دولار في العام ٢٠٢١.

الجدول رقم (٥) الميزان التجاري لقطاع الخدمات

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
واردات قطاع الخدمات بالمليون دولار	١٤٠٧٠	١٦٤٥٠	١٦٤٠٨	١٧٥٥٠	١٧٥١٩	١٧٢٣٥	١٧٨٢٠	١٨٦٩٣	٢١١٩٣	١٨١٩٩	٢٢٩٥١
صادرات قطاع الخدمات بالمليون دولار	١٩١٤٠	٢١٧٦٧	١٨٢٦٢	٢١٨٩٨	١٨٥٣٩	١٣٦٠٦	١٩٥٣٥	٢٣٥٧٤	٢٥٠٥١	١٥٠٥٣	٢١٨٩٧
الفائض أو العجز	٥٠٧٠	٥٣١٧	١٨٥٤	٤٣٤٨	١٠٢٠	- ٣٦٢٩	١٧١٥	٤٨٨١	٣٨٥٨	- ٣١٤٦	١٠٥٤-
نسبة قدرة عوائد الصادرات على تغطية تكلفة الواردات لقطاع الخدمات	٪١٣٦,٠٣	٪١٣٢,٣٢	٪١١١,٣٠	٪١٢٤,٧٧	٪١٠٥,٨٢	٪٧٨,٩٤	٪١٠٩,٦٢	٪١٢٦,١١	٪١١٨,٢٠	٪٨٢,٧١	٪٩٥,٤١

المصدر: البيانات الاساسية من World Trade Organization statistics, WTO,2022، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

وبزيادة نسبية قدرها ١٤,٤٪ ، بينما قيمة تكلفة الإستيراد بقطاع الخدمات خلال السنوات التي شملتها الدراسة ١٤٠٧٠ مليون دولار في العام ٢٠١١، وزادت لتصل إلى ٢٢٩٥١ مليون دولار في العام ٢٠٢١، وبزيادة نسبية قدرها ٦٣,١٪ ، وهذا يوضح مدى زيادة أعباء الإستيراد على الرغم من عدم تطور عائد الصادرات بقطاع الخدمات بنفس النسبة.

وللوقوف على مدى قدرة عائد الصادرات بقطاع الخدمات على تغطية تكلفة الواردات خلال نفس الأعوام بقطاع الخدمات ، والتي تم حسابها بالجدول والذي تبين وجود عجز في الأعوام ٢٠١٦، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، بينما تبين قدرة عائد الصادرات على تغطية تكلفة الواردات في كافة الأعوام وبالنسب المبينة والتي تم حسابها بالجدول وهذا يبين أن الميزان التجاري السنوي فيما يخص الإستيراد والتصدير بقطاع الخدمات يمثل قيمة مضافة في المتوسط العام خلال السنوات التي شملتها الدراسة، وبما يشير أن إنتاجية قطاع الخدمات وقدرته على التصدير أفضل من باقي القطاعات الأخرى (الزراعة ، الصناعة)، وذلك من خلال مقارنة إجمالي الصادرات والتي بلغت مجموع عائدها ٢١٨٣٢٢ مليون دولار خلال الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، بتكلفة الواردات بقطاع الخدمات خلال نفس الفترة والتي بلغت ١٩٨٠٨٨ مليون دولار بما يعطي مؤشر للقيمة المضافة من قدرة قطاع الخدمات على تحقيق الإرتقاء والنمو الإقتصادي.

سادساً: القيمة الإقتصادية المضافة لإنتاجية العامل بقطاع الخدمات:

لتحديد القيمة المضافة من إنتاجية العامل بقطاع الخدمات فقد تم دراسة القيمة المضافة للعامل سنوياً بكل قطاع من القطاعات الإنتاجية (القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، قطاع الخدمات) بهدف المقارنة وتم تجميع إجمالي العاملين بكل قطاع وتطورها خلال الأعوام من ٢٠١٥ الى ٢٠٢١ كما تبين من الجدول رقم (٣) ، كما تم الإستعانة ببيانات الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الانتاجية الرئيسية (القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، قطاع الخدمات) بالجدول رقم (١)، وتم حساب متوسط الإنتاجية للعاملين بكل قطاع من القطاعات خلال السنوات التي شملتها الدراسة والمبين بالجدول رقم (٦)، حيث تبين أن متوسط الانتاجية السنوية للعامل بقطاع الخدمات قد بلغت ١١١٧٦,١ دولار في العام ٢٠١٥ وتطورت لتصل إلى ١٦٤٤٤,٤ دولار في العام ٢٠٢١ ، وبمتوسط بلغ ١٣٨٩٨ دولار، بينما تبين أن متوسط الإنتاجية للعامل

الجدول رقم (٦) إنتاجية العاملين بالقطاعات الرئيسية

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	متوسط الانتاجية
انتاجية العامل في قطاع الخدمات	١١١٧٦,٠٩	١٢٦٤٦,٦٢	١٢٨٤٥,٢٣	١٣٠٥٤,٠٩	١٤٩٩٨,١	١٦١٢١,٤٤	١٦٤٤٤,٣٧	١٣٨٩٨,٠
انتاجية العامل في قطاع الصناعة	١٥٦٣٥,٢٧	١٤٨١٥,٠٦	١٥٩٣٤,٣٦	١٤٢٤١,٦١	١٧٤٨٨,٧٣	١٦٤٩٠,٧١	١٦١٣٢,٠٤	١٥٨١٩,٦٨
انتاجية العامل في قطاع الزراعة	٣٩٦٧,٨٨٧	٤٣٢٣,٤٢٢	٤٣٦٥,٨٦٩	٦١٧٥,٧٢٥	٧٦٠٦,٣٩٢	٨٧٥٧,٤٩٣	٩٢٢٢,٧٠٣	٦٣٤٥,٦٤١

المصدر: البيانات الاساسية للناتج المحلي من الجدول رقم (١) ، واعداد العاملين من الجدول رقم (٣)، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

في قطاع الصناعة قد بلغ ١٥٦٣٥,٣ دولار في العام ٢٠١٥، وزادت لتصل إلى ١٦١٣٢ دولار في العام ٢٠٢١ وبمتوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة في السنوات التي شملتها الدراسة بلغت ١٥٨١٩,٧ دولار، بينما تبين أن متوسط الإنتاجية السنوية للعامل في قطاع الزراعة قد بلغت ٣٩٦٧,٨٩ دولار في العام

٢٠١٥، وزادت لتصل الى ٩٢٢٢,٧ دولار في العام ٢٠٢١، وبمتوسط عام لإنتاجية العامل في قطاع الزراعة خلال السنوات التي شملتها الدراسة بلغت ٦٣٤٥,٦٤ دولار، وكما تبين من المتوسط العام لإنتاجية العامل في القطاعات المختلفة، أن نسبة الزيادة في إنتاجية العامل السنوية في قطاع الصناعة تعادل ١٣٨,٤٥٪ بمرجعية قطاع الخدمات، بينما تعادل نسبة متوسط إنتاجية العامل في قطاع الزراعة بالنسبة لمتوسط إنتاجية العامل السنوي في قطاع الخدمات قد بلغت ٥٤,٣٤٪ ، وكما يتضح فإن الإنتاجية للعامل بمصر تبلغ أقصى قيمة لها للعاملين في قطاع الصناعة، ومن ثم العاملين في قطاع الخدمات، ومن ثم العاملين في قطاع الزراعة.

سابعاً: الأثر الإقتصادي للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تسعى مصر لأن تكون مركزاً عالمياً في مجال التقنيات الحديثة وقد شهدت مصر ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات خلال السنوات السابقة بعد إدراك حقيقة أنه لا يمكن لأي بلد تحقيق التنمية الاقتصادية وإحراز التقدم دون وجود قوي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويعمل قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل تدريجي على تعزيز دوره المحوري في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٢٢)، لخلق مجتمع قائم على المعرفة وبناء إقتصاد رقمي قوي، حيث طورت وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات إستراتيجيتها القائمة على ركيزتين أساسيتين، وهي بناء القدرات والتحول الرقمي، وبفضل موقع مصر الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به زادت قدرتها على تغطية الإنترنت وإستمرت في تطويرها لتصل الى ٩٩,٨٪ في عام ٢٠٢٠ بما يؤكد على القدرة على تطوير قطاع الخدمات لتحقيق الأهداف الإقتصادية وتقديم الخدمات الإقتصادية إقليمياً ودولياً.

وبتتبع نسبة عدد المشتركين في خدمات الإنترنت من الأفراد والمؤسسات حيث بلغت ٣,٠٣ لكل مائة شخص في العام ٢٠١٣، وتطورت لتصبح ٩,١٤ مشترك لكل مائة شخص في العام ٢٠٢٠، بينما بلغ نسبة مستخدمي الإنترنت من خلال المعامل

والمؤسسات التعليمية والمكتبات وغيرها ٧١,٩١٪ من إجمالي عدد السكان وذلك بعد الزيادة والتطوير حيث رصدت بنسبة ٢٩,٤٪ من عدد السكان في العام ٢٠١٣ (The World Bank,2022)

ويبين الجدول رقم (٧) القيمة الإقتصادية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأعوام المتاح بياناتها من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ بالمليار دولار، حيث يبين قيمة مشاركة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي بالمليار دولار سنوياً، وكذلك نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الناتج المحلي سنوياً، حيث بلغت قيمة مشاركة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي بمقدار ٣,٩٩ مليار دولار في العام ٢٠١٧ وزادت لتصبح ٧,٩٢ مليار دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ٩٨,٤٩٪ منسبة إلى سنة ٢٠١٧.

الجدول رقم (٧) القيمة الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	١٨١,٩٧	١٨١,٠٧	٢١٢,٢٥	٢٣٢,٥٦	٢٤٤,٤٤
قيمة مشاركة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي بالمليار دولار	٣,٩٩	٤,٤٨	٥,٨١	٦,٨٨	٧,٩٢
نسبة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي	٢,١٩٪	٢,٤٧٪	٢,٧٤٪	٢,٩٦٪	٣,٢٤٪

المصدر : البيانات الاساسية من الكتاب الاحصائي السنوي جمهورية مصر العربية ، CIA ،، central Intelligence Agency ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من العام ٢٠١٧الى العام ٢٠٢١ ، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

ونظراً لتأثيرها المباشر على قطاع الخدمات فقد تم تحديد نسبة مساهمة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات والذي تبين أنها تعادل نسبة ٢.١٩٪ ، وبقيمة قدرها ٣,٩٩ مليار دولار في العام ٢٠١٧، وزادت لتصبح ٣,٢٤٪ ، بقيمة قدرها ٧,٩٢ مليار دولار في العام ٢٠٢١ ، وهذا يؤكد على الأثر الفاعل والمباشر لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في دعم الأداء الإقتصادي لقطاع الخدمات .

ثامناً: التقييم الإقتصادي للميزان التجاري لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

للوقوف على القيمة الإقتصادية السنوية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا والمعلومات فقد تم تقييم الميزان التجاري لأنشطة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٨) حيث تبين أن القيمة المضافة خلال العام ٢٠١١ لعائد التصدير قد بلغت ٨٩٤ مليون دولار وزادت لتصبح ١٢٩٧ مليون دولار في العام ٢٠٢١ بزيادة نسبية قدرها ٤٥,٠٧٪ ، بينما تكلفة الإستيراد لنفس القطاع قد بلغت ٤٤٣ مليون دولار في العام ٢٠١١، وزادت لتصبح ٩٤٨ مليون دولار في العام ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ١١٣,٩٩٪، وذلك يشير إلى تطور عائد التصدير بنسبة ٤٥,٠٧٪ ، بينما زادات أعباء الواردات بنسبة ١١٣,٩٩٪ ، ويرجع ذلك إلى الإستمرار في بناء الشبكات والبرمجيات والبنية التحتية في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد تم حساب قدرة عائد التصدير على تغطية إحتياجات تكلفة الاستيراد خلال السنوات من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢١ ، والذي تبين أنها قد بلغت أقصى قيمة لها في العام ٢٠١٦ بنسبة ٢٨٠,٨٪ ، بينما أقل قدرة لعائد الصادرات على تغطية أعباء الواردات قد بلغت نسبة ١١٥,٤٪ في العام ٢٠١٧ ، وبمقارنة الصادرات والواردات للميزان التجاري لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتضح أنه يمثل قيمة مضافة في كل السنوات التي شملتها الدراسة بقدرة كلية قد بلغت ١٧٠٪ بما يدعم إقتصاديات قطاع الخدمات والإقتصاد القومي بشكل عام سنوياً.

الجدول رقم (٨) الميزان التجاري لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
استيراد خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمليون دولار	٤٤٣	٤٣٦	٤٢٨	٣٨٩	٣٥٤	٣١٧	٥٩١	٦٠٩	٦٧٩	٨٥٢	٩٤٨
تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمليون دولار	٨٩٤	١٠٨٤	٩٤٩	١٠١٣	٨١٠	٨٩٠	٦٨٢	٧٥٢	٨٣٦	١٠٧٣	١٢٩٧
القيمة المضافة السنوية	٤٥١	٦٤٨	٥٢١	٦٢٤	٤٥٦	٥٧٣	٩١	١٤٣	١٥٧	٢٢١	٣٤٩
نسبة قدرة عوائد التصدير على تغطية احتياجات الاستيراد	٪٢٠١,٨	٪٢٤٨,٦	٪٢٢١,٧	٪٢٦٠,٤	٪٢٢٨,٨	٪٢٨٠,٨	٪١١٥,٤	٪١٢٣,٥	٪١٢٣,١	٪١٢٥,٩	٪١٣٦,٨

المصدر: البيانات الاساسية من World Trade Organization statistics, WTO,2022، استخدام العمليات الحسابية الرياضية والاحصائية بواسطة الباحثة

تاسعاً: الأثر الإقتصادي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لفرص العمل وإنتاجية العامل

كما تم تتبع الأثر الإقتصادي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يخص فرص العمل المتاحة به، والذي تبين أنها تعادل ٢١٦٩٣٠ في العام ٢٠١٣ فرصة عمل (وزارة الإتصالات والمعلومات ، ٢٠١٣)، وزادت لتصبح ٢٨١٠٠٠ فرصة عمل في العام ٢٠٢١ (تقرير وزارة الإتصالات والمعلومات، ٢٠٢٢) بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٥٣٪ بما يؤكد على التنمية الإقتصادية الحقيقية في الوظائف بخدمات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ومن خلال حساب متوسط إنتاجية العامل في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك للعام ٢٠٢١ حيث تبين أن إجمالي مشاركة قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الناتج المحلي قد بلغت ٧,٩٢ مليار دولار، وأن إجمالي

العاملين قد بلغ ٢٨١٠٠٠ وظيفة، أي أن الإنتاجية للوظيفة تعادل ٢٨١٨٥ دولار بقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العام ٢٠٢١، بما يؤكد قدرة قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على دعم التنمية الإقتصادية بقطاع الخدمات.

عاشراً: إثبات الفروض والتوصيات

الفرض الأول:

١- يعد قطاع الخدمات أكثر القطاعات الرئيسية الداعمة للإقتصاد المصري من حيث القيمة الإقتصادية وتوفير فرص العمل وقد ثبت صحة هذا الفرض ، بإستعراض الأثر الإقتصادي لما تم إستنتاجه في هذا البحث من خلال تأثير قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال البيانات المتاحة من عام ٢٠١١ الى عام ٢٠٢١ ، فقد تبين أن قطاع الخدمات قد شارك بشكل سنوي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة تراوحت بين ٥١,٩٨٪ في العام ٢٠١٥، ثم زادت لتصل الى ٥٧,١٨٪ في العام ٢٠٢١ بالجدول رقم (١).

أما من حيث قدرة قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية المضافة للإقتصاد المصري فقد تبين من خلال البحث قد حقق قيمة إقتصادية مضافة بنسبة قدرها ٦٥,٤٪ في المتوسط خلال السنوات التي شملها البحث، وبمتوسط سنوي قدره ١٦٠,٣٩ مليار دولار .

أما فيما يخص القيمة الإقتصادية المضافة لقدرة قطاع الخدمات في توفير الوظائف فقد تبين من البحث أن قطاع الخدمات يقدم وظائف بشكل سنوي تراوحت مابين نسبة ٤٧,١٥٪ كأقل نسبة للوظائف الكلية بمصر، وزادت لتصل الى ٥٢,٢٣٪ من إجمالي الوظائف الكلية لكافة القطاعات بمصر وذلك في العام ٢٠٢١،

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد تبين من خلال البحث ومن عائدات صادرات القطاعات الإنتاجية (قطاع الزراعة – قطاع الصناعة – قطاع الخدمات) ومن التكلفة السنوية

للواردات لنفس القطاعات، والتي تم مناقشتها من خلال البيانات المتاحة بالجدول رقم (٤) لكافة القطاعات أنه قد تبين وجود عجز سنوي مابين عائد الصادرات وتكاليف الواردات، وبقدره على تغطية تكاليف الواردات من عائد الصادرات بنسبة تراوحت ما بين ٣٣,٥٨٪ الى ٥٢,٢٤٪ فقط.

أما الجزء الخاص بالميزان التجاري لقطاع الخدمات خلال نفس السنوات التي شملتها الدراسة والموضح بالجدول رقم (٥) فقد أظهر قدرة قطاع الخدمات من خلال عائد الصادرات على تغطية تكاليف الواردات بنفس القطاع فيما عدا الاعوام ٢٠١٦، ٢٠٢٠،٢٠٢١ ، وقد تراوحت قدرة عائد الصادرات على تغطية تكاليف الواردات بين ٧٨,٩٤٪ في عام ٢٠١٦ ، وفي عام ٢٠٢١ بنسبة ٩٥,٤١٪ ، وفي المجمل خلال السنوات التي شملها البحث فإن عائد التصدير لقطاع الخدمات أكبر من تكلفة الإستيراد بنسبة قدرها ١١٠,٢٪ وهذا يؤكد صحة الفرض.

الفرض الثاني

٢- دعمت الثورة التكنولوجية الدور الإقتصادي لقطاع الخدمات من خلال التقنيات الحديثة للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقد ثبت صحة هذا الفرض ، حيث تبين من خلال التقييم الإقتصادي للناتج السنوي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تم إظهاره ومناقشته في الجدول رقم (٧) أن قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد دعم مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بمصر بقيم تراوحت ما بين ٣,٩٩ مليار دولار و ٧,٩٢ مليار دولار وذلك خلال الأعوام من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١ بما يؤكد الدور الإقتصادي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم قطاع الخدمات.

ومن خلال الميزان التجاري فيما يخص قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمبين بالجدول رقم (٨) فقد أظهر قدرة عائد الصادرات للقطاع على تغطية تكلفة الواردات خلال الفترة الزمنية التي شملها البحث، حيث أظهر أن قيمة عائد الصادرات تزيد عن

تكلفة الواردات بنسبة بلغت أقصاها ٢٨٠,٨٪ في العام ٢٠١٦ ، وأقلها ١١٥,٤٪ في العام ٢٠١٧ .

كما بين البحث من خلال القيمة الإقتصادية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات على توفير فرص عمل قد بلغت ٢٨١٠٠٠ وظيفة في العام ٢٠٢١ ، وبقدرة إنتاجية للوظيفة تعادل ٢٨١٨٥ دولار في العام ٢٠٢١.

أي أنه من خلال الناتج السنوي لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والداعم للقيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وكذلك من خلال القيمة المضافة للميزان التجاري لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأيضاً مما بينه من إجمالي الفرص الجديدة التي قدمها القطاع للوظائف بقطاع الخدمات، ومن خلال قيمة القدرة الإنتاجية لكل وظيفة ، فإن مستجدات هذه الثورة التكنولوجية للإتصالات والمعلومات قد طورت الأداء الإقتصادي لقطاع الخدمات بما يؤكد صحة الفرض.

التوصيات :

١- من خلال هذا البحث إتضح أهمية اقتصاديات قطاع الخدمات ، وأثر القطاع التابع له في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من حيث القيمة الإقتصادية المضافة لهما، والتي أثبتت من خلال الميزان التجاري بالجدول رقم (٥) لقطاع الخدمات ، والجدول رقم (٨) لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال نسبة المساهمة في الناتج المحلي بالجدول (١) لقطاع الخدمات والجدول رقم (٧) لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومقدار القيمة الإقتصادية المضافة بالجدول رقم (٢)، عند مقارنة قطاع الخدمات بمجمل القطاعات الرئيسية.

يوصي البحث بالعمل على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لما له من أثر داعم لإقتصاديات قطاع الخدمات .

٢- نظراً للأهمية الإقتصادية لقطاع الخدمات والقطاعات التابعة له في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توفير الوظائف سنوياً ودعم النشاط الإقتصادي للقطاع كما تبين من نتائج البحث

يوصي البحث بإعداد القدرات البشرية وتدريب العاملين وذلك بالمعايير العالمية من خلال الجامعات ، والمؤسسات البحثية ومراكز التدريب.

٣- لزيادة القدرة والفاعلية في قطاع تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وزيادة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي وتوظيف أحدث التقنيات التكنولوجية والإنترنت والتقنيات ذات الصلة.

يوصي البحث بالدعم الشامل للبنية التحتية، على مستوى جمهورية مصر العربية من خلال إستكمال البنية التحتية، ورفع كفاءة المتاح منها، لما لها من أثر إيجابي لدعم الرقمنة والنشاط الإقتصادي لقطاع الخدمات إقليمياً ودولياً.

مصادر البيانات العربية

١-الكتاب الإحصائي السنوي جمهورية مصر العربية لسنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢١
٢-وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، تقارير من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، ٢٠٢٢

مراجع باللغة الأجنبية

1-Baller,S.,Dutta, S., and Lanvin,B., The Global Information Technology Report, Innovating in the Digital Economy,Cornell University,2016.

2-Bhorat, H., Steenkamp, F.; Rooney, C.; Kachingwe, N. & Lees, A. "Understanding and characterizing the services sector in South Africa: An overview", Helsinki, 2016.

3-Chen,Y., Improving market performance in the digital economy", The United States of America, 2020.

4- CIA, from 2015 to 2021

5-DUBYNA, M., KHOLIAVKO, N., ZHAVORONOK ,A., SAFONOV, Y.,& TOCHYLINA, Y.,"The ICT Sector in Economic Development of the Countries of Eastern ", UKRAINE,2022.

6-Fadeeva, E., & Shkalenko, A.,"Analysis of the Impact of Digitalization on the Development of Foreign Economic Activity During COVID-19 Pandemic", Russia, 2020..

7-Frank, N., Robert ,S.,& Steven T"Transaction Cost Economics in the Digital Economy: A Research Agenda", California,2020.

8-Fox,L., and Signé, L.,"THE FOURTH INDUSTRIAL REVOLUTION (4IR) AND THE FUTURE OF WORK: COULD THIS BRING GOOD JOBS TO AFRICA?", Dutch Ministry of Foreign Affairs,2021

9-Ghani, E., & O'Connell, S., "Can Services be a Growth Escalator in Low-Income Countries?",In Revue d'économie du développement Volume 24, Issue 2, 2016.

10-GORENŠEK, T.,& KOHONT, A., "CONCEPTUALIZATION OF DIGITALIZATION: OPPORTUNITIES AND CHALLENGES FOR ORGANIZATIONS IN THE EURO-MEDITERRANEAN AREA", University of Ljubljana, Slovenia,2020

11-Haksever C., and Render, B., "The Important Role Services Play in an Economy", U.S.A., 2013.-

12-Kaswan,S., "ompanies' Digitalization Challenges and Opportunities in a Post-COVID-19 World", Creative Commons Attribution 4.0 International,2022.

13-Kalogiannidis, S., Kalfas , D., Chatzitheodoridis, F.,& Kontsas,i., "The Impact of Digitalization in Supporting the Performance of Circular Economy: A Case Study of Greece", Greece,2022

14-Kondratenko, N., Papp, V., Romaniuk, M., Ivanova, O., & Petrashko, L., "The role of digitalization in the development of regions and the use of their potential in terms of sustainable development", Ukraine (2022).

15- Kolesnikov, A., Zernova, L., Degtyareva, V., Panko, V.,& Sigidov , I., "Global trends of the digital economy development", Russian,2020.

16-Kosimov,J.,& Ruziboyeva, G., "THE ROLE OF THE DIGITAL ECONOMY IN THE WORLD", SCIENTIFIC PROGRESS ,ISSN: 2181-1601, 2022.

17- Moretti, E., "Local Multipliers", American Economic Review, 2010.

18-Melo, J., & Solleder,J ., "STRUCTURAL TRANSFORMATION IN MENA AND SSA: THE ROLE OF DIGITALIZATION", The Economic Research Forum, 2022

19-Nübler, I., "New technologies: A jobless future or a golden age of job creation?", International Labour Organization,2016.

20- OLCZYK, M., & CZARNECKA, M.,"DIGITAL TRANSFORMATION AND ECONOMIC GROWTH – DESI IMPROVEMENT AND IMPLEMENTATION", University of Technology, Gdańsk, Poland, 2022

21- OECD,2020.

22- Pencarelli, T., "Information Technology & Tourism", Germany,2020.

23-Petropoulos,G.,"The ICT revolution and the future of innovation and productivity",Massachusetts Institute of Technology, Stanford University and Bruegel,2022.

24- Rodríguez M., & Melikhova Y., " Services in Russia: past, present, and future", Russia, 2015.

25-Report of the United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD 2016.

26- Salama, D.,& Anwar, Y., "Global Fintech Report", Egyptian Banking Institute, 2017.

27- The World Bank,2021,2022.

28- World Trade Organization statistics, WTO,2022.

29- World Development Indicators database,2020.

30- Zalutska, K., Smolinska, N., Grybyk, I., Antonova, L.,& Pasichnyk,V., "Features of the Impact of Social and Digital Changes on the System of Government Regulation of Banking Activity",, Ukraine, 2022.